Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (1): 41-58
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.1.3

Tikrit Journal of Administrativ And Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The Role of Financial Indicators in the Judgment of the External Auditor on the Quality of Profits and Going Concern / Analytical Study on the Cash Flow Statement of the National Company for Chemical and Plastic Industries

Jumana Handhal Al-Temimi *

College of Administration and Economics, Al-basrah university.

Keywords:

Audit, cash flow statement, financial indicators, external audit, going concern.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	29 Jun. 2022
Accepted	14 Sep. 2022
Available online	24 Feb. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:

Jumana Handhal Al-Temimi
College of Administration and Economics, Al-basrah university.

Abstract: The study aims to focus on the role of financial indicators derived from the cash flow statement in the audit process. With the aim of obtaining clear analytical financial results that help the auditor in forming his audit opinion and to the extent that he disclaims responsibility for the damages that may be caused to the auditor in the near future. Determining the company's ability to continue economic activity.

To achieve this goal, reliance was made on the cash flow statement of the National Company for Chemical and Plastic Industries, which is a public shareholding company. Its financial statements are published on the Iraq Stock Exchange website. It is easy to access and review. Final and according to the requirements of the unified accounting system applied in Iraq to profit-making companies.

The study reached several results, the most important of which is the importance of the financial indicators derived from the cash audit list related to evaluating the quality of profits and the going concern.

The study came out with several recommendations, the most important of which is the need for the external auditor to rely on the cash flow statement along with the other financial statements in the audit process and to judge the quality of profits and the continuity of the company because it contains important information.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (1): 41-58
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.1.3

دور المؤشرات المالية في حكم المدقق الخارجي على جودة الأرباح واستمرارية الشركة / دراسة تحليلية على قائمة التدفق النقدي للشركة الوطنية للصناعات الكيمياوية والبلاستيكية

جمانة حنظل التميمي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة البصرة

المستخلص

تهدف الدراسة إلى التركيز على دور المؤشرات المالية المستمدة من قائمة التدفق النقدي في العملية التدقيقية بقصد الحصول على نتائج مالية تحليلية واضحة تساعد المدقق في تكوين رأيه التدقيقي وبالقدر الذي يخلي مسؤوليته عن الأضرار التي يمكن أن تلحق بالمدقق في المستقبل القريب وتحديد مدى أمكانية الشركة من الاستمرار في النشاط الاقتصادي. ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على قائمة التدفق النقدي للشركة الوطنية للصناعات الكيمياوية والبلاستيكية وهي من الشركات المساهمة العامة وإن قوائمها المالية منشورة في موقع سوق العراق للأوراق المالية من السهل الوصول إليها ومراجعتها وإنها الشركة الصناعية التي تكاد أن تكون الوحيدة التي قدمت قائمة التدفق النقدي من ضمن قوائمها الختامية وحسب متطلبات النظام المحاسبي الموحد المطبق في العراق على الشركات الهادفة للربح. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها وجود أهمية للمؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدقيق النقدي المتعلقة بتقييم جودة الأرباح واستمرارية الشركة وقد خرجت الدراسة بتوصيات عدة، أهمها ضرورة اعتماد المدقق الخارجي على قائمة التدفق النقدي جنبا إلى جنب مع القوائم المالية الأخرى في العملية التدقيقية والحكم على جودة الأرباح واستمرارية الشركة نظرا لاحتوائها على المعلومات المهمة.

الكلمات الدالة: التدقيق، كشف التدفق النقدي، المؤشرات المالية، التدقيق الخارجي، استمرارية الشركة.

المقدمة:

تعد العملية التدقيقية عصب الحياة في الشركة الناجحة لأنها الوسيلة التي تعبر عن مدى عدالة ومصداقية القوائم المالية للشركة وتبين أيضا الوضع المالي الحقيقي للشركة ونتائج أنشطتها المختلفة ومدى قدرتها على توفير السيولة النقدية وكيف يتم استخدامها ومن ثم تحديد قابلية الشركة على الاستمرار التي تعد من أولويات المدقق هو تحديد مدى قابلية الشركة على الاستمرار خاصة في الشركات المساهمة.

لكن من الملاحظ أن القوائم المالية التقليدية (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي) لن تعطي البيانات كافة التي يحتاجها المدقق لتحقيق الأهداف المرجوة من التدقيق، فكان لابد على المدقق أن يبحث عن البيانات التي تخدم عمليته التدقيقية بجوانبها كافة خاصة فيما يخص تحديد الموقف المالي الحقيقي للشركة ومدى قابليتها على الاستمرار من أجل أن يخلي مسؤوليته أمام الأطراف ذات العلاقة بالعملية التدقيقية بمختلف اصنافهم، لذا لجأ المدقق إلى اعتماد قائمة التدفق النقدي على اعتبار أنها القائمة التي تقدم البيانات المالية كافة المتعلقة بجوانب نشاط الشركة بصورة حقيقية وصادقة خاصة بعد صدور معيار المحاسبة الدولي IAS رقم (7)، والقاعدة المحاسبية المحلية رقم 7 والتي تناولت قائمة التدفقات النقدية وعدتها أنها أحد القوائم المالية التي يجب أن تعد من قبل الشركة وترفق مع القوائم الختامية وذلك بسبب أهمية هذه القائمة بالنسبة للتحليل المالي وفق أساس الاستحقاق وإنها مهمة جدا بالنسبة لمتخذي القرارات لأنها تقدم بيانات غير متوفرة في القوائم الأخرى خاصة بما يتعلق بتحديد مدى كفاءة الإدارة المالية في الشركة وكيف بإمكانها توليد التدفقات النقدية من أجل إتمام نشاطها وتسديد التزاماتها المالية دون تأخير وتساعد على تحديد الموقف النقدي للشركة في المستقبل.

وقد عرف مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق كشف التدفق النقدي على أنه كشف يبين البيانات حول التدفقات النقدية لمستخدمي البيانات المالية من أجل إيجاد أسس تساعد في تحديد وتقييم قدرة الشركة على توليد النقد ومكافئته ومجالات استخدامه ودرجة التأكد من تحقيقه في المستقبل وقد ألزم الشركات المساهمة العامة والحكومية والمصارف والشركات المختلطة والشركات الأجنبية العاملة في العراق على ضرورة اعداد قائمة كشف التدفق النقدي واستخدامها في العملية التدقيقية. ومن الملاحظ أن هذه القائمة هي أداة رقابية نتيجة الهدف التي عدت من أجله وهو تحديد الوضع النقدي الحقيقي للشركة والتأكد من تحقيقيه في المستقبل.

وعليه جاءت فكرة البحث وهو كيف للمدقق أن يستفاد الاستفادة الحقيقية من قائمة التدفق النقدي في تحديد الوضع الحقيقي للشركة وتحديد مدى قابلية الشركة على الاستمرار في المستقبل بالشكل الذي يبعده عن أي تبعات أو مسؤولية بمختلف أنواعها كمسؤولية مدنية أو تجاه الغير، إذ تكون البحث من مباحث تمثل الأول بمنهجية الدراسة والثاني الجاب النظري وتم التطرق فيه إلى أهم الجوانب النظرية لقائمة التدفق النقدي وأهم المؤشرات المالية المشتقة من هذه القائمة وماهي استخدامها في التدقيق. أما المبحث الثالث فقد كان الجانب العملي ومن ثم تم استخلاص الاستنتاجات والتوصيات المهمة بهذا الصدد.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

1. **أهمية الدراسة:** يهتم البحث بدراسة مدى تقيد الشركات الحكومية والمساهمة العامة بالقاعدة المحاسبية المحلية رقم (7) من حيث الزام الشركات الحكومية والشركات المساهمة العامة بأعداد قائمة التدفق النقدي في نهاية الفترة كقائمة من القوائم الختامية ولابد من الاشارة هنا إلى أن القاعدة تلزم بأعداد قائمة التدفق النقدي فما هي الاستفادة من هذه القائمة في العملية التدقيقية وما هي مؤشرات قائمة التدفق النقدي التي يمكن الاستفادة منها في العملية التدقيقية للوقوف على حقيقة الوضع المالي للشركة ومدى قابليتها على خلق التدفقات النقدية في الوقت الحالي أو في المستقبل ومن ثم تحديد قابلية الشركة على الاستمرار في المستقبل.
2. **مشكلة الدراسة:** نادرا ما يلجأ المدقق إلى استخدام نسب قائمة التدفق النقدي في العملية التدقيقية لتكوين رأيه عن وضع الشركة المالي ومدى قابليتها على الاستمرار في نشاطها بالمستقبل ومن هنا جاءت الأسئلة الآتية:

أ. هل أن المعلومات التي توفرها قائمة التدفق النقدي والتي تقدمها ادارة الشركة للمدقق ضمن البرنامج التدقيقي المعتاد كافية ليتمكن المدقق من الوصول إلى الرأي الصائب الصحيح بشأن تحديد نوعية أرباح الشركة.

ب. هل أن استخدام قائمة التدفق النقدي في العملية التدقيقية من أجل تقيم سيولة الشركة وتحديد نشاطها المستقبلي تولد القناعة الكافية عند المدقق من خلال استخدام النسب المشتقة من هذه القائمة وكيفية الاستفادة منها في تحديد وضع الشركة المالي الحالي والمستقبلي.

ج. هل أن استخدام قائمة التدفق النقدي يجعل باستطاعة المدقق أن يقيم جودة أو نوعية ارباح الشركة أو تقييم سيولتها أو تقديم افكار عن سياسات التمويل الافضل لمستخدمي المعلومات.

3. **اهداف الدراسة:** تهدف الدراسة الى التعرف عن مدى الاستفادة من قائمة التدفق النقدي ومدى التزام الشركات عينة الفحص بتطبيق القاعدة المحاسبية رقم (7) ومدى الاستفادة منها في العملية التدقيقية واستخدامها كأداة تحليلية لمساعدة المدقق في تكوين رأيه حول مستقبل الشركة المالي. وعليه يمكن تلخيص أهداف الدراسة في البنود الآتية:

أ. تركز الدراسة على اظهار امكانية استفادة المدقق من قائمة التدفق النقدي في تكوين الحكم المهني الصائب والسليم بشأن تحديد نوعية ارباح الشركة.

ب. تهدف الدراسة إلى توضيح مدى استفادة المدقق من استخدام قائمة التدفق النقدي في العملية التدقيقية من أجل تقيم سيولة الشركة وتحديد نشاطها المستقبلي وهل أن اعتماد المدققين على النسب المشتقة من هذه القائمة يحقق الاستفادة منها في تحديد وضع الشركة المالي الحالي والمستقبلي.

ج. تهدف الدراسة في كشف المدقق عن تقيم جودة أو نوعية أرباح الشركة أو تقيم سيولتها او تقيم افكار عن سياسات التمويل لمستخدمي المعلومات.

4. **فرضيات البحث:** وفقا للأهداف أعلاه بنيت الدراسة على فرضيات الثبات الآتية:

الفرضية الرئيسية:

❖ ان استخدام قائمة التدفق النقدي في العملية التدقيقية من قبل المدققين الخارجيين يحقق الكفاءة والفاعلية في الأداء التدقيقي وبالتالي يساعد المدقق في الحكم على جودة الأرباح واستمرارية الشركة

والتي تتفرع منها الفرضيات الآتية:

أ. تقدم قائمة التدفق النقدي بيانات كافية للمدقق ليتمكن من تنفيذ برنامجه التدقيقي المعتاد معتمدا على المعلومات النقدية التي توفرها القائمة ليستطيع المدقق الوصول إلى الرأي الصائب والصحيح عن ربحية الشركة ومقدرتها على تحقيق تدفق نقدي تشغيلي مرتفع.

ب. يؤيد ويراعي المدققين الخارجيين من استخدام قائمة التدفق النقدي والنسب المشتقة منها في العملية التدقيقية لما توفره من معلومات دقيقة وواضحة لا توفرها القوائم المالية التقليدية بالنسبة للمدقق من جهة ولمستخدمي المعلومات من جهة أخرى لغرض تحديد مدى السيولة المتحققة للشركة عينة الفحص ومقدرتها على الاستمرار

ج. يؤكد المدقق على ضرورة تحديد مدى قابلية الشركة على الاستمرار في نشاطها من خلال دراسة ربحية الشركة ومعرفة السياسات المالية في الشركة ليتمكن من تحديد سياسات التمويل ومدى قدرة الشركة على الاستمرار.

5. **عينة الدراسة:** تم اجراء الدراسة التحليلية على شركة الوطنية للصناعات الكيمياوية والبلاستيكية / قطاع مختلط ضمن القطاع الصناعي والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهي من الشركات المساهمة العامة وإن قوائمها المالية منشورة في موقع سوق العراق للأوراق المالية من السهل الوصول إليها ومراجعتها وإنها الشركة الصناعية التي تكاد أن تكون الوحيدة التي قدمت قائمة التدفق النقدي من ضمن قوائمها الختامية وحسب متطلبات النظام المحاسبي الموحد المطبق في العراق على الشركات الهادفة للربح فكانت العينة المثالية لاختبار فرضيات هذه الدراسة.

6. **الحدود الزمانية:** تم تطبيق الدراسة على القوائم المنشورة لشركة الوطنية للصناعات الكيمياوية والبلاستيكية/قطاع مختلط للفترة 2018 و2019 على اعتبار أن في هذين السنتين متوفرة بياناتها المالية على الموقع الالكتروني لسوق العراق للأوراق المالية.

7. **أسلوب الدراسة:** تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والاستنباطي في اجراء هذه الدراسة من خلال جمع البيانات من المصادر العلمية والأبحاث العلمية والمنشورة في المجلات العلمية المحكمة وإن التحليل قد تم بناء على احتساب النسب المالية المشتقة من قائمة التدفق النقدي والمرفقة طيا في نهاية الدراسة

8. دراسات سابقة:

1. **الحايك (2012):** الخصائص المالية المؤثرة في قدرة الشركات المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار: دراسة تحليلية لتقرير مدقق الحسابات (بحث منشور)

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الخصائص المالية المؤثرة في قدرة الشركات المساهمة العامة الأردنية على الاستمرارية، ولتحقيق ذلك اعتمد الباحث المنهج الارتباطي الذي يمكن بوساطته معرفة ما إذا كان هناك ثمة علاقة بين متغيرين أو أكثر. وقد استخدم الباحث فيه تحليل الانحدار اللوجستي. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: أن هناك تأثيرا ماديا لكل من سيولة الشركة وربحيتها على قرار مدققي حسابات شركات المساهمة العامة الأردنية عند إصدارهم تقارير تدقيق تشير إلى عدم الاستمرارية. وقد قدمت الدراسة بعض التوصيات منها: ضرورة قيام المدققين بالتعامل مع العوامل والمؤشرات المالية الأخرى كمؤشر الملاءة المالية ومؤشر التدفقات النقدية للشركات عند إصدارهم تقارير تدقيق تشير إلى عدم قدرة الشركة على الاستمرارية.

2. (Hanini & abdulalatif, 2013):

Auditing the Statement of Cash Flows for Jordanian Public Listed companies

تدقيق قائمة التدفقات النقدية للشركات الأردنية العامة المدرجة: (بحث منشور في مجلة): هدفت الدراسة إلى استكشاف عملية تدقيق قائمة التدفقات النقدية من قبل مدققي حسابات الشركات العامة الأردنية المدرجة. ولدى قيامها بذلك، استخدمت استبيانا منظما استعرض آراء مراجعي الحسابات الذين يعملون لدى شركات مراجعة الحسابات التي تقوم بمراجعة البيانات المالية للشركات الأردنية العامة المدرجة. وعلى وجه الخصوص، سئل مراجعو الحسابات عن أهمية بيان التدفقات النقدية بالنسبة لمراجعتهم للحسابات وعن رأيهم في البيانات المالية، ومدى مراجعتهم للمكونات التفصيلية لبيان التدفقات النقدية. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى هذه الأهمية المتصورة لإجراءات مراجعة الحسابات واستخدامها محدودان نسبيا، وهي مسألة تثير تساؤلات بشأن نوعية عمليات مراجعة الحسابات هذه ووعي مراجعي الحسابات بأهمية مراجعة بيانات التدفقات النقدية.

3. **الأستاذ (2015): التنبؤ بتعثر الشركات عن طريق مقاييس قائمة التدفق النقدي "دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين رسالة ماجستير):** الهدف من هذه الدراسة هو اختبار القدرة التنبئية لنسب قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بفشل الشركات من خلال تطوير نموذج رياضي باستخدام معلومات النسب المالية، حيث تم اشتقاق النسب المالية من القوائم المالية المتاحة للجمهور من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين حيث أظهرت النتائج أن نسب التدفقات النقدية لا تستطيع أن تميز بين المؤسسات في القطاع المصرفي أو أن تتنبأ بالفشل، بينما في القطاع الصناعي أظهرت النتائج أن نسب التدفقات النقدية الأكثر معنوية هي نسبة تغطية التدفقات النقدية للفائدة، نسبة هامش التدفق النقدي التشغيلي ونسبة صافي النقد الحر على المطلوبات المتداولة، وفي قطاع الاستثمار أكثر نسب التدفقات النقدية اهمية هي نسبة التدفق النقدي التشغيلي على صافي النقد الحر.

4. **(أبو سليم 2017): أهمية المعلومات المشتقة من قائمة التدفق النقدي في التنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية السعودية (بحث منشور في مجلة):** هدفت هذه الدراسة بيان أهمية المعلومات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للتنبؤ بالفشل المالي في البنوك التجارية في السعودية. تكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية السعودية، البالغ عددها (12) بنكا، حيث تم تطوير استبانة

لغايات جمع المعلومات المتعلقة بالدراسة، وقد تم توزيع 120 استبانة على أفراد العينة، تم استرداد 110 استبانة وجدت صالحة للتحليل. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها: وجود أهمية للمعلومات المشتقة من قائمة التدفق النقدي المتعلقة بتقييم السيولة وجودة أو نوعية الأرباح للتنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية، كما توصلت إلى وجود اتفاق كبير لأي آراء عينة الدراسة حول مدى كفاية تلك المعلومات للتنبؤ بالفشل المالي في البنوك التجارية وفاعليتها. وقد خرجت الدراسة بتوصيات عدة، أهمها: ضرورة إعطاء قائمة التدفق النقدي مزيداً من الاهتمام والدراسة جنبا إلى جنب مع القوائم المالية الأخرى: نظرا لاحتوائها على المعلومات المهمة التي تمكن المستخدمين من التنبؤ بالفشل المالي. فضلا عن الاستفادة منها في مجال صناعة القرارات الاستثمارية والتمويلية وتقييمها.

موقع الدراسة الحالية من دراسات السابقة: نلاحظ أن الدراسات التي تناولت موضوع قائمة التدفق النقدي واستخدامه في العملية التدقيقية قليلة نوعا ما خاصة في الدراسات المحلية بالرغم من أهمية هذه القائمة في الحكم على الأداء المالي للشركات خاصة المساهمة لأنها تكشف حجم السيولة النقدية للشركة ومدى قدرتها على الاستمرار خاصة في المدى القريب وكيف كان الأداء الإدارة في الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية وهذه المعلومات جدا مهمة للمدقق عليه جاءت هذه الدراسة لتكشف عن دور هذه القائمة في العملية التدقيقية.

المبحث الثاني: قائمة التدفق النقدي واهميتها في التدقيق

1. قائمة التدفق النقدي: وهي عبارة عن قائمة يوفر معلومات لا تظهر في أي من قائمة الدخل والميزانية العمومية اذ تعد بمثابة حلقة الوصل بين هاتين القائمتين (محمد واخرون، 2008: 163) وأنه يبين إلى المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية ولا يأخذ في الاعتبار الأصول المتداولة الأخرى. وقائمة التدفق النقدي يشير بيان التدفقات النقدية ببساطة إلى المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية ولا يأخذ في الاعتبار الاصول المتداولة الاخرى. (Mashkour, 2018: 95) ومعيار التدقيق الدولي AIS رقم (7) الصادر عن اتحاد التدقيق الدولي في عام 2000 أكد على ضرورة اعداد قائمة التدفق النقدي لما لها من ضرورة محاسبيه مؤثرة على أداء العمل المحاسبي وكذلك اصدار (FASB) عام 1987 المعيار رقم (95) الذي يؤكد ضرورة عمل قائمة التدفق النقدي الذي توضح مصادر واستخدامات النقود بقصد تحديد أسباب التغير في رصيد النقدية على مدار الفترة المحاسبية أي تصف قائمة تدفق الاموال المصادر التي تم الحصول منها على أموال إضافية والاستخدامات التي وضعت فيها هذه الأموال خلال الفترة المحاسبية (Petersen & Plenborg, 2012) و(Hanini & abdulalatif, 2013: 20)
2. اهمية قائمة التدفق النقدي: تنبع أهمية قائمة التدفق النقدي من دورها في توفير المعلومات لا تظهر في أي قائمة من قائمة الدخل والميزانية العمومية كما انها اكثر ملائمة لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط الشركة فتشكل بما تحويه من معلومات وما يمكن من اشتقاقه منها من مؤشرات كمية تعد كأداة فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الادارة في مجال التمويل والاستثمار وكذلك في استكشاف خططها المستقبلية في التوسع (مطر، 2003: 161) وقد اشار المعيار الدولي رقم (7) الخاص بقائمة التدفقات النقدية في صافي أصول الشركة وتوفر معلومات عن سيولة الشركة وقدرتها على سداد التزاماتها اذ تعرض مصادر واستخدامات النقد مبوبة حسب الأنشطة التشغيلية، استثمارية، تمويلية معدة حسب طرق مختلفة كأن تكون طريقة المباشرة أو غير مباشرة وكذلك

تعطي مؤشر لمبالغ وتوقيت ودرجة التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية وبيان العلاقة بين الربح المحاسبي والربح النقدي (محمد واخرون، 2008: 163)، (ابو نصار، حميدات، 2009: 102)

3. الهدف من استخدام قائمة التدفقات النقدية هو (Mashkour, 2018: 98):

أ. تحدد كفاءة إدارة النقد من خلال إدارة الموارد النقدية بطريقة توفر نقدا كافيا لتغطية النفقات. والتخطيط والتنسيق العمليات المالية للشركة.

ب. تحقق الإدارة المالية الداخلية لتقديم صورة واضحة عن التدفقات النقدية من العمليات

ج. مساعدة الإدارة على معرفة التدفقات النقدية المتوقعة الداخلة والخارجة

د. العمل كأداة تحليل فعالة لاتخاذ القرارات قصيرة الأجل.

ه. مساعدة الإدارة على معرفة نجاح أو فشل إدارة النقد عن طريق مقارنة بيانات التدفق النقدي الفعلية والمدرجة في الميزانية.

و. المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفق النقدي: يمكن الاستفادة من المعلومات التي تعرضها قائمة التدفق النقدي في اشتقاق مجموعه من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم أوجه النشاط المختلفة خاصة ما يتعلق منها باختبار مدى ملائمة الموارد المالية لتوظيفها وأهم الأوجه التي يمكن الاستفادة من قائمة التدفق النقدي هي كما يأتي:

1. **تقييم جودة أو نوعية أرباح الشركة:** ان تحقيق الشركة لصافي دخل مرتفع لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس بالعكس إذ إنه كلما ارتفع رقم صافي التدفق التشغيلي الذي حققته الشركة خلال العام كلما ارتفعت نوعية او جودة ارباح الشركة. وان تحديد قيمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة يجعل بالإمكان اجراء مقارنة سليمة بين وضعها النقدي بالوضع النقدي لشركات أخرى تختلف عنها في طرق استهلاك الأصول الثابتة. وأهم نسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفق النقدي لتقيم نوعية أرباح الشركة هي: (مطر، 2003: 162) و(حسن وفلاح، 2010: 363)

أ. نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من الانشطة التشغيلية / المطلوبات المتداولة

وتبين هذه النسبة عدد مرات قابلية التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية على تغطية الالتزامات الشركة المتداولة. وهي مؤشر على قدرة الشركة على تسديد الفواتير والالتزامات قصيرة الأجل، من واقع السيولة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية. فالنسبة التي تساوي واحد صحيح تدل على أن الشركة تغطي احتياطاتها دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجي أما إن كانت أقل من واحد دلالة على أن مصادر النقدية الداخلة غير كافية للتوزيعات ونمو النشاط

ب. مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الدخل

تبين هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية ويجب أن تكون أكبر من واحد صحيح.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (1): 41-58
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.1.3

ج. مؤشر النشاط التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي / ربح التشغيل قبل الفوائد والضريبة

تبين هذه النسبة مدى قدرة الأنشطة التشغيلية على توليد تدفق نقدي تشغيلي وهي تعكس نتائج الأنشطة التشغيلية وفقاً لأساس الاستحقاق ونتائج الأنشطة التشغيلية وفقاً للأساس النقدي وتختلف عن النسبة السابقة أنها لا تأخذ الفوائد والضرائب بالاحتساب.

د. العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الأصول

تبين هذه النسبة قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية من خلال استخدام موجوداتها

ه. نسبة التدفق النقدي التشغيلي = جملة التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية / صافي المبيعات

و. نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / حقوق الملكية

تبين هذه النسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

من الملاحظ أن نسبة مؤشر النقدية التشغيلية تساعد في التعرف على مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي أما نسبة مؤشر النشاط التشغيلي فتوضح مقدرة الانشطة التشغيلية في الشركة على توليد التدفق النقدي التشغيلي أما العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي فيوضح مدى مقدرة أصول الشركة على توليد التدفق النقدي التشغيلي ومن الملاحظ أعلاه أن كل هذه النسب تساعد ادارة الشركة على التنبؤ بمدى قدرة الشركة على توليد التدفق النقدي في المستقبل وبالتالي مساعدتها في التحكم بالسياسة المستقبلية للشركة وتفاديها لمشاكل الفشل المالي الذي اصبح كظاهرة سائدة في الوقت الحالي لمعظم الشركات.

2. **تقيم السيولة:** من خلال معرفة ما حققته صافي التدفق النقدي للشركة يمكننا تحديد مدى سيوله الشركة فإذا كان صافي التدفق النقدي التشغيلي موجبا فهذا يعني أن الشركة قد حققت فائضا نقديا يمكن للشركة أن تستخدمه في الانشطة المستقبلية كالتوسع وزيادة نشاطها او في تسديد ديون طويلة الأجل إن وجدت أما إذا كان النتيجة سالبا فهذا يعني أن على الشركة أن تبحث عن مصادر للتمويل لتغطية العجز الحاصل بالنقد من خلال بيع جزء من استثماراتها أو بالافتراض طويل الأجل ومن أهم النسب المفيدة في تقييم سيوله الشركة هي (محمد واخرون، 2008: 165-166)

أ. نسبة التغطية النقدية = صافي التدفق من الانشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

وأهم ما يمكن أن تقدمه هذه النسبة هو التعرف على مدى كفاية صافى التدفقات النقدية التشغيلية والتي من المفترض أن تكون المصدر الأساس للتدفقات النقدية في المشروع وتبين هذه النسبة مدى كفاية هذه التدفقات لتغطية أنشطة الاستثمار والتمويل كشراء الأصول الثابتة وسداد الديون

والقروض المستحقة الدفع فضلا عن سداد توزيعات الأرباح النقدية المستحقة على المساهمين أو أية تدفقات نقدية خارجة أساسية أو ضرورية في أنشطة التمويل والاستثمار، والمؤشر العالي لهذا النسبة يعتبر دليلا جيداً على سيولة الشركة وقدرتها على الاستمرار في أنشطتها الرئيسية دون أية مشاكل.

ب.نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = فوائد الديون / صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية

يعكس هذا المؤشر مدى استيفاء النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المدينة، إن ارتفاع هذه النسبة الأخيرة مؤشر سيء وينبئ بمشاكل قد تواجهها الشركة في مجال السيولة اللازمة لدفع فوائد المستحقة للديون ويمكن عرض مقلوب هذه النسبة ليؤشر على مدى قدرة الشركة على تسديد فوائد الديون

3. **تقييم سياسات التمويل:** ومن أهم النسب المفيدة في هذا المجال هي (حسن وفلاح، 370:2010):

أ. نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية / صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية

نسبة التوزيعات هي نسبة أرباح الأسهم التي تدفعها الشركة للمستثمرين فيما يتعلق بصافي دخلها المعلن. يستخدمه المستثمرون لتقييم قدرة الشركة على دفع أرباح الأسهم. يمكن استخدام النسبة لاشتقاق المعلومات التالية:

- ❖ تشير النسبة المرتفعة إلى أن مجلس إدارة الشركة يقوم بشكل أساسي بتسليم جميع الأرباح للمستثمرين مما يشير إلى أنه لا يبدو أن هناك استخدامًا داخليًا أفضل للأموال. هذا مؤشر قوي على أن الشركة لم تعد تعمل في أي أسواق نامية.
- ❖ تشير النسبة المنخفضة إلى أن مجلس الإدارة يهتم أكثر بإعادة استثمار الأموال في الأعمال التجارية مع افتراض أن المستثمرين سيحققون عائدًا بدلاً من ذلك من خلال رفع قيمة أسهمهم في السوق.

ب.نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة = المتحصلات النقدية المتحققة من ايراد الفوائد والتوزيعات / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

وتوفر هذه النسبة مؤشرا عن مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمنشاة من أنشطتها التشغيلية

ج. نسبة الانفاق الرأسمالي = الانفاق الرأسمالي الحقيقي / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الاجل

هذه النسبة توفر مؤشرا عن مدى مساهمة مصادر التمويل في الاستثمار في الأصول الثابتة

ومن الملاحظ أن هذه النسب أعلاه تساعد الادارة في تنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي مساعدتها في رسم الخطط المستقبلية لأدائها ويقع العائق الأكبر على الجانب التدقيقي للتأكد

من سلامة البيانات المقدمة في مثل هذه الكشوفات والتي على اساس هذه البيانات يتم بناء الخطط ورسم الاستراتيجيات للعمل المستقبلي إذ على المدقق أن يتأكد من صحة القوائم المالية وصحة الأرقام المقدمة إليه في الكشوفات وبالتالي يمكن من ابداء رأيه الصادق والواضح في دقة هذه القوائم ومن خلال رأيه المقدم في تقريره التدقيقي إلى الادارة تستطيع الأخيرة من اتخاذ القرارات الصحيحة والمناسبة لاستمرار عملها وإنه لابد من الاشارة إلى أن المدقق لابد أن يكون على معرفه واسعة ببنود قائمة التدفقات النقدية الحاصلة والسيولة المتحققة للشركة من عملها وهل هذه التدفقات النقدية حقيقية أو صورية ففي بعض الحالات اذا وجد المدقق ارتفاعا غير عاديا في ديون طويلة الأجل المنسوبة إلى حقوق الملكية مع انخفاض في نسبه الارباح المنسوبة إلى اجمالي الأصول فإن هذا يعبر عن احتماليه حدوث عجز مالي في الشركة وبالتالي اطاحة الشركة بالفشل المالي وهذا مما يسبب في عدم امكانية الشركة على الاستمرارية وعليه فلابد من وجود رأي تدقيقي يعبر عن امكانية الشركة على الاستمرار من خلال قياس النسب المالية المشتقة من قائمة التدفق النقدي والتي تعبر عن الفائض النقدي للشركة وسيولتها وبالتالي مقدرتها على الاستمرارية وهذا ما يسمى بالتدقيق التحليلي أي استخدام المؤشرات المالية كأدوات تحليليه بيد المدقق للإفصاح عن رأيه وهذا ما نوضحه في القسم الثاني من الجانب النظري.

وأشار المعيار الدولي رقم (570) الصادر من اتحاد المحاسبين الدوليين على ضرورة أن يراعى خلال تنفيذ عملية التدقيق قياس مجموعة من المؤشرات التي يمكن أن يستفاد منها في قياس المخاطر التي تهدد استمرارية الشركة وصنفت هذه المؤشرات على ثلاثة أصناف مؤشرات مالية ومؤشرات تشغيلية ومؤشرات أخرى مثل العجز عن تطبيق لوائح القانونية أو الدعاوي القضائية وهذه المؤشرات هي كالآتي (مطر، 2003: 158)، (Hussein et al., 2020: 1):

أ. مؤشرات مالية: مثل التدهور في النسب المالية الاساسية أو خسائر تشغيلية متكررة أو المشاكل المتعلقة في اتفاقيات القروض.

ب. مؤشرات تشغيلية: ارتفاع معدل دوران موظفين والمسؤولين بشكل خاص، فقدان حق امتياز أو ترخيص ممنوح او سوق رئيسي.

ومن الملاحظ أن مجلس المعايير الدولية يؤكد على دراسة المؤشرات بأنواعها كافة من أجل تحديد مجريات نشاط الشركة وخصوصا في الجانب التدقيقي للشركة لأنه بناءً على رأي المدقق تكون الادارة العليا للشركة رأيها او قرارها من ناحية استمرارية الشركة أو عدمها ومن أجل اتخاذ الحيطة والحذر لجوانب قد تسبب اشكالات في عمل الشركة المستقبلي لهذا أكدت الفقرتان (13 و14) من معايير المراجعة الدولية الصادرة من اتحاد المحاسبين الدولي أنه إذا ما استنتج المدقق بأنه لا وجود لأية مؤشرات تثير الشك في صحة سير عمل الشركة واستمراريتها عليه يستطيع المدقق أن يشير في تقريره على أنه لا يوجد هناك أية مشاكل على استمرارية الشركة. راجع المصدر (International Standard on Auditing (ISA), No. 570, 2003)

واكد (Khodamipour, 2019: 20) إذا ما تبين للمدقق أن هناك بعض المشاكل التي تعيق الاستمرارية تثير الشك في ملائمة فرض الاستمرارية يتوجب عليه الطلب من الادارة أن تضع خطط مستقبلية تخفف من المشاكل أو العوامل المثيرة لهذا الشك. وإنه أي المدقق يطلب من الادارة العليا للشركة الافصاح عن هذه الخطط في البيانات المالية، فإذا أفصحت الشركة عنها

فيتمكن المدقق هنا أن يصدر تقريره النظيف. أما إذا لم تعرض الشركة أو تفصح عن خططها المستقبلية في البيانات المالية فهنا على المدقق أن يكون متحفظ برأيه.

بالنسبة إلى الدراسة التي قام بها تيري وفوستر والتي تم من خلالها بناء نموذج رياضي على النسب المالية التقليدية من جهة ونموذج مبني على نسب التدفق النقدي من جهة اخرى وقد لوحظ أن النموذج الرياضي المبني على نسب التدفق النقدي أكثر قدرة على التنبؤ بالفشل المالي للشركات وتصوير الاحداث المالية المستقبلية للشركة يمكن مراجعة المصدر (ourad et al., 2016 :25)، (Hasan & Hussein, 2022: 1004).

إن وجود التدفقات النقدية التشغيلية سالبة أو وجود خسائر تشغيلية جوهرية أو تراجع في قيم الاصول المستخدمة في توليد التدفقات النقدية يؤثر على استمرارية الشركة في نشاطها ويقع على عاتق المدقق أن يقوم بتحليل التدفقات النقدية والربحية من خلال استخدام نسب التدفق النقدي في تحليل التدفقات النقدية للوصول إلى رأي دقيق وسليم ومعبر عن وضع الشركة المالي وعن امكانية الشركة في الاستمرار بنشاطها بالمستقبل (الذنيبات، 2009: 86-89).

ومن خلال الدراسات السابقة أعلاه نلاحظ أن اعتماد المدقق على نسب التدفق النقدي أكثر ملائمة في تفسير مقدرة الشركة على الاستمرار

وعليه لابد من استخدام قائمة التدفق النقدي بالعملية التدقيقية مركزا على التحليل المالي باستخدام النسب المشتقة من قائمة التدفق النقدي والمذكورة آنفا كون أن هذه النسب توفر بيانات يمكن الاسترشاد بها في تقييم نشاط الشركة والخاصة بالموارد المالية وتوظيفها وتوضيح مدى كفاءة السياسات المتبعة من قبل الشركة وما مدى امكانية توسيعها بالمستقبل ونوعية الأرباح المتحققة ومدى قابليتها على الاستمرار.

المبحث الثالث: (الدراسة التحليلية لقائمة التدفق النقدي لشركة عينة الدراسة)

1. **الشركة الوطنية للصناعات الكيمياوية والبلاستيكية:** شركة الصناعات الكيماوية والبلاستيكية الوطنية (المعروفة باسم: اسفنج) هي شركة عامة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية منذ يونيو 2004. وهي احدى شركات القطاع المختلط حيث تمتلك الدولة فيها ٥٨%من اسهمها وحساباتها خاضعه لديوان الرقابة المالية الاتحادية ومنتجاتها خاضعة للتقييس والسيطرة النوعية. واستنادا على قائمة التدفق النقدي للشركة والمنشورة في الموقع الالكتروني لسوق العراق للأوراق المالية تم اجراء الدراسة التحليلية لهذه الدراسة لملاحظة كيف يمكن أن تؤثر النسب المشتقة منها في حكم المدقق عن جودة نوعية الأرباح المتحققة للشركة على اعتبار ان قائمة التدفق النقدي هي معدة على الأساس النقدي إذ يتم الاعتراف بالإيرادات حينما يتم قبض قيمتها من الغير، وكذلك يتم الاعتراف بالمصروفات بمجرد دفعها الى الغير سواء كانت تلك الايرادات أو المصروفات تخص الفترة الحالية أو لا تخصها وعلى هذا فهي تظهر القيمة الحقيقية للأرباح والايرادات المتحققة للشركة مما تساعد المدقق على دراسة الوضع الحقيقي للشركة ومعرفة مدى قابلية الشركة على الاستمرار ومدى كفاءتها في تحقيق تدفقاتها النقدية من أنشطتها التشغيلية والتمويلية والاستثمارية.

فبالاعتماد على قائمة التدفق النقدي والمعدة من قبل الشركة الوطنية للصناعات الكيمياوية والبلاستيكية للعامين 2018 و2019 والمنشورة في القوائم المالية للشركة على موقع سوق العراق للأوراق المالية والمعدة ضمن متطلبات النظام المحاسبي الموحد تم احتساب النسب الاتية وهي على ثلاث مجموعات:

أ. تحديد نوعية الأرباح: تم احتساب كفاءة التدفق النقدي التشغيلي وفق الجدول رقم (1)

الجدول رقم (1) احتساب كفاءة التدفق النقدي التشغيلي للسنتين 2018 و2019

اسم النسبة	الصيغة	النسبة 2018	النسبة 2019
أ. كفاءة التدفق النقدي التشغيلي	التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة* / المطلوبات المتداولة	1.22	1.52

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل المالي.

ان التدفق النقدي التشغيلي للشركة في سنة 2018 تستطيع ان تغطي التزامات الشركة النقدية على اعتبار أنها أكثر من واحد صحيح أما في سنة 2019 كانت النسبة بمقدار مرة ونصف أي إنها تستطيع ان تغطي التزاماتها النقدية.

إن سبب هذه الزيادة كان نتيجة زيادة مبيعات الشركة من منتج الاسفنج الذي زاد خلال 2019 بنسبة 19% مما ولد تدفقات نقدية داخلة أعلى من السنة السابقة.[1]

الجدول رقم (2) احتساب مؤشر النقدية التشغيلية للسنتين 2018 و2019

سم النسبة	الصيغة	النسبة 2018	النسبة 2019
ب. مؤشر النقدية التشغيلية	صافي التدفقات النقدية التشغيلية* / صافي الدخل (*) تم حساب صافي التدفقات النقدية من خلال طرح التدفقات النقدية الخارجة من التدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التشغيلية يمكن الرجوع الى قائمة التدفق النقدي في نهاية الدراسة	صافي عجز في النقدية	3.7

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل المالي.

في سنة 2018 لن تحقق الشركة أية أرباح إذ كانت النتيجة النشاط الجاري هي صافي عجز فليس للشركة أية قدرة على تحقيق النقدية. أما في سنة 2019 كانت النسبة بمقدار 3.7 إذ نلاحظ ارتفاع نسبة مؤشر النقدية التشغيلي وإن هذا الارتفاع جاء نتيجة ارتفاع في التدفقات النقدية الخارجة اذ لم تستقطع الشركة اية ضرائب (ضريبة دخل ام ضريبة عقار) سبب هذه الزيادة وهي غير حقيقية بالرغم من تحقق أرباح مبيعات للشركة في 2019 إلا أنها ليست بهذه النسبة فتصبح أقل لو تم استقطاع الضرائب.

[1](تم حساب صافي التدفقات النقدية من الأرقام المنشورة في قائمة التدفقات النقدية للشركة والمطلوبات المتداولة تم آخذها من الميزانية العمومية وبالرجوع الى تقرير ديوان الرقابة المالية المنشور في القوائم المالية لشركة الصناعات الكيمياوية والبلاستيكية / قطاع مختلط والمنشور في موقع سوق العراق للأوراق المالية

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (1): 41-58
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.1.3

الجدول (3): احتساب العائد على الأصول من التدفق النقدي

اسم النسبة	الصيغة	النسبة 2018	النسبة 2019
ج- العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	صافي التدفقات النقدية التشغيلية* / صافي الدخل (*) تم حساب صافي التدفقات النقدية من خلال طرح التدفقات النقدية الخارجة من التدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التشغيلية يمكن الرجوع الى قائمة التدفق النقدي في نهاية الدراسة	لم يكن هناك استثمار	3.7

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل المالي.

لم تحقق الشركة عائد على الأصول من التدفق النقدي في 2018 بسبب عدم استثمار موجوداتها الثابتة لتحقيق تدفقات نقدية داخلة

أما في سنة 2019 كانت النسبة أعلى من 2018 أي إن الشركة تحسنت تدفقاتها النقدية سبب في ذلك أن الشركة لم تستقطع الاندثار من قيمة الموجودات الثابتة مما قلل من حجم المصروفات التشغيلية وبالتالي زاد من صافي التدفقات النقدية التشغيلية وهي زيادة غير حقيقية لابد من تصحيحها واستخراج حقيقة التدفق النقدي للوقوف على القدرة الحقيقة للشركة من استثمار موجوداتها لتوليد التدفقات النقدية

الجدول (4): احتساب نسبة العائد على حقوق الملكية للسنتين 2018 و2019

اسم النسبة	الصيغة	النسبة 2018	النسبة 2019
ء- نسبة العائد على حقوق الملكية	صافي التدفقات النقدية التشغيلية / حقوق الملكية	0.13	0.8

(الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل المالي)

ان نسبة سنة 2018 قليلة نسبيا بسبب العجز المتحقق في هذه السنة مما قلل من حقوق الملكية أما في سنة 2019 فكانت نسب نوعا ما أفضل من 2018 إلا أنها قليلة أيضا ويعود سبب هذا الضعف في النسبة نتيجة استقطاع العجز المدور من 2018 من حقوق الملكية لسنة 2019 ولكن بمبلغ اقل من 2018 مما جعل هذا التحسن قليل وإن لم يكن هناك هذا العجز لاستطاعة الشركة أن تحقق تدفقات نقدية أعلى من خلال العائد على حقوق الملكية.

اذن من المجموعة الأولى من النسب يستطيع المدقق أن يلاحظ أن نوعية الأرباح المتحققة للشركة في سنة 2018 ضعيفة وغير جيدة نوعا ما.

أما في سنة 2019 فقد كانت نسبة كفاءة التدفق النقدي التشغيلي هي النسبة الوحيدة التي عكست حقيقة النقد المتولد ونتيجة طبيعية للزيادة الحاصلة في مبيعات الإنتاج والتي كانت بنسبة

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (1): 41-58
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.1.3

زيادة (19%) عن السنة السابقة أما بقيت النسب الأخرى كانت توضح أن الشركة تستطيع أن تولد تدفق نقدي من خلال استثمار الموجودات الثابتة او من خلال العائد على حقوق الملكية إلا بعد تفحص الأسباب تبين أن هذا التدفق نتيجة بعض السياسات المتبعة من قبل الشركة في عدم تحميل الفترة بمصروف الاندثار ولم تحملها بالضرائب بأنواعها كافة مما سبب هذه الزيادة في النقد وفي الربحية أيضا. وعليه نستطيع قبول الفرضية الفرعية الأولى (تقدم قائمة التدفق النقدي بيانات كافية للمدقق ليتمكن من تنفيذ برنامجه التدقيقي المعتاد معتمدا على المعلومات النقدية التي توفرها القائمة ليستطيع المدقق الوصول الى الرأي الصائب والصحيح عن ربحية الشركة ومقدرتها على تحقيق تدفق نقدي تشغيلي مرتفع) خاصة بالاعتماد على نسبة كفاءة التدفق النقدي التشغيلي وهذا يتفق مع ما توصلت إليه (دراسة أبو سليم، 2017).

ب.تحديد قدرة الشركة على الاستمرار من خلال السيولة المتحققة للشركة تم الاعتماد على النسب التالية:

الجدول (5) احتساب نسبة التغطية النقدية للسنتين 2018 و2019

اسم النسبة	الصيغة	النسبة 2018	النسبة 2019
ه- نسبة التغطية النقدية	صافي التدفقات النقدية التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للاستثمار والتمويل	4.6	2.4

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل المالي

إن نسبة سنة 2018 بالرغم من أن الشركة كانت نتيجة عملها صافي عجز إلا أنها لديها تدفقات نقدية تشغيلية غطت استثماراتها والتزاماتها المالية قصيرة الأجل ولو أردنا الحكم على نتيجة النشاط للشركة فإنها قد حققت عجز مالي في سنة 2018 مما يهدد قابليتها على الاستمرار لكن من خلال استخدام نسبة تغطية النقدية يستطيع المدقق من تحديد الوضع الحقيقي المالي للشركة أما في سنة 2019 فان الشركة كانت تدفقاتها في تغطية الاستثمارات النقدية أقل مما هي عليه في السنة السابقة نتيجة لاستثمار الشركة في شركات خاسرة ولم تتخذ أي اجراء بشأنها مما قلل مبلغ الاستثمارات المالية وبالتالي تأثرت نسبة تغطية النقدية لسنة 2019

الجدول رقم (6) احتساب نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون للسنتين 2018 و2019

اسم النسبة	الصيغة	النسبة 2018	النسبة 2019
و- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون	فوائد الديون / صافي التدفقات النقدية التشغيلية	0.14	0.02

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل المالي.

إن نسبة سنة 2018 كانت اعلى منها في سنة 2019 وذلك ما يفسر ضعف النشاط التشغيلي في سنة 2018 والذي عاد وإن تحسن في 2019 بسبب زيادة الإيرادات الجارية مما ساعد الشركة من استغلال سيولتها النقدية في الوفاء بفوائدها الدائنة.

إذن من المجموعة الثانية يستطيع المدقق من استغلال هاتين النسبتين لتحديد السيولة النقدية للشركة ومدى قدرة الشركة على الاستمرار في نشاطها التشغيلي لما تساعدها في تفسير الكثير من

الظواهر المالية التي قد تفسر خطا في حال عدم استخدام مثل هذه النسب في العملية التدقيقية كما رأينا في نسبة التغطية النقدية. وعليه يمكن قبول الفرضية الفرعية الثانية وهي (يؤيد ويراعي المدققين الخارجيين من استخدام قائمة التدفق النقدي والنسب المشتقة منه في العملية التدقيقية لما يوفره من معلومات دقيقة وواضحة لا توفرها القوائم المالية التقليدية بالنسبة للمدقق من جهة ولمستخدمي المعلومات من جهة اخرى لغرض تحديد مدى السيولة المتحققة للشركة عينة الفحص ومقدرتها على الاستمرار) خاصة نسبة التغطية النقدية وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الأستاذ، 2015) والذي أكد أن احتساب نسب التغطية النقدية في الشركات الصناعية له تأثيره في حكم المدقق عن استمرارية الشركة.

ج. ومن أجل تقييم سياسات التمويل في الشركة يستطيع المدقق من اللجوء إلى النسب الآتية:

الجدول (7): احتساب نسبة التوزيعات النقدية للسنتين 2018 و2019

اسم النسبة	الصيغة	النسبة 2018	النسبة 2019
ز- نسبة التوزيعات النقدية	التوزيعات النقدية / صافي التدفقات النقدية التشغيلية	0.16	0.75

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل المالي.

ان نسبة سنة 2018 كانت اقل منها في سنة 2019 وذلك ما يفسر انه في 2019 لدى الشركة القابلية على توزيع الأرباح اعلى منها في 2018 وان الشركة لم تستثمر الأرباح في استثمارات داخلية خلال عام 2019 الا انه من الجدير بالذكر عند مراجعة تقرير الرقابي لديوان الرقابة المالية تم ملاحظة ان الشركة لم توزع أرباح على المساهمين للفترة من 2017 ولغاية 2019 فلابد للمدقق ان يستفهم من إدارة الشركة سبب هذا التأخير في توزيع الأرباح

الجدول (8): احتساب نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة للسنتين 2018 و2019

اسم النسبة	الصيغة	النسبة 2018	النسبة 2019
ي- نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة	المتحصلات النقدية من ايراد الفوائد والاستثمارات / التدفقات النقدية التشغيلية	0.09	0.03

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل المالي.

إن نسبة سنة 2018 كانت اعلى منها في سنة 2019 وذلك ما يفسر ان الشركة قد لجأت إلى استثمارات مالية في شركات أخرى ولم تحقق هذه الشركات اية أرباح خلال 2019عدا شركة بغداد للمشروبات الغازية مما انعكس سلبا على المتحصلات النقدية من الاستثمارات وإن الشركة قد سجلت ايراد عقود الايجار على حساب ايراد عرضية بدلا من حساب ايراد ايجار الأراضي حتى ترفع من قيمة ايراد النشاط مما قلل من فوائد ايجار الأراضي.

إذن من نسب المجموعة الثالثة يستطيع المدقق من الوقوف على صحة بيانات سياسات التمويل في الشركة ومعرفة كيف تتم الاستثمارات من قبل الشركة وماهي نتيجة هذه الاستثمارات كما لاحظنا في (ز) إذ إن أغلب استثمارات الشركة كانت في شركات خاسرة مما يتطلب من المدقق الاستفسار من الإدارة ومطالبتها في التوقف هكذا استثمار وإلا فإن الشركة لن تستطيع أن تحقق تدفقات نقدية من الاستثمارات وتقل قابليتها في توزيع الأرباح على المساهمين مما يؤثر سلبا على

قيمة الشركة السوقية وبالتالي يؤثر على قابليتها على الاستمرار. وفي حالة (ي) لاحظنا أن الشركة قد حملت حساب ايراد ايجار الأراضي على حساب إيرادات عرضية مما سبب في تقليل المتحصلات النقدية من ايراد فوائد الايجار وتقليل إيرادات النشاط الجاري ما يتطلب من المدقق الاستفسار من إدارة الشركة لمعرفة أسبابها في هذا التغير. وعليه يمكننا قبول الفرضية الفرعية الثالثة وهي (يؤكد المدقق على ضرورة تحديد مدى قابلية الشركة على الاستمرار في نشاطها من خلال دراسة ربحية الشركة ومعرفة السياسات المالية في الشركة ليتمكن من تحديد سياسات التمويل ومدى قدرة الشركة على الاستمرار) وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الحايك، 2012).

ومن أعلاه نلاحظ أهمية قائمة التدفق النقدي في العملية التدقيقية لتوضيح وتفسير الكثير من الظواهر المالية التي تكون في قيمتها تعبر عن حالة جيدة لكن هي في حقيقة الأمر الحالة بالعكس مما يساعد المدقق في فهم الوضع المالي والمؤشرات المالية التي تعكس الوضع المالي الحقيقي للشركة والذي ينعكس بشكل إيجابي على أداء المدقق الداخلي وعلى جودة العملية التدقيقية مما يجعله ان يحقق الهدف من العملية التدقيقية بكفاءة وفاعلية، وعليه نقبل الفرضية الرئيسية للدراسة والتي مفادها (ان استخدام قائمة التدفق النقدي في العملية التدقيقية من قبل المدققين الخارجيين يحقق الكفاءة والفاعلية في الأداء التدقيقي وبالتالي يحسن من جودة الأداء التدقيقي في الشركة).

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. ليس هناك أي تطور ملحوظ في الممارسات المهنية الخاصة بتدقيق الحسابات وخصوصا ما يتعلق بالإجراءات التحليلية إذ لا تعتمد الشركات في عملها التدقيقي على الاجراءات التحليلية أو استخدام الادوات التحليلية في التدقيق وبالأخص استخدام قائمة التدفق النقدي في التدقيق كذلك المراقب الخارجي.
2. ان القاعدة المحاسبية رقم (7) قد ألزمت الشركات بأعداد قائمة التدفق النقدي في الحسابات الختامية وكذلك يجب أن تعد هذه القائمة من ضمن متطلبات النظام المحاسبي الموحد إلا أن الكثير من الشركات لم تلتزم بذلك ولم يعتمد على هذه القائمة في الممارسات التدقيقية واستخدامها كأداة رقابية ولهذا اقتصرت عينة الدراسة على شركة واحدة لأنها كانت ملتزمة بنشر قائمة التدفق النقدي مع القوائم المالية الأخرى.
3. تعد قائمة التدفق النقدي أفضل من القوائم الختامية الأخرى في التحليل والتدقيق المالي لأنها معدة على الأساس النقدي أي وفق ما تم استلامه وتسليمه من النقد فعلا على مختلف الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية في حين أن القوائم الأخرى معدة وفق أساس الاستحقاق الذي يركزعلى الإيرادات والمصروفات المتوقعة حيث يتم الاعتراف بها وتسجيلها عند حدوثها.
4. تعد نسبة كفاءة التدفق النقدي من أفضل أنواع النسب التشغيلية التي يمكن احتسابها من قائمة التدفق النقدي من اجل تحديد نوعية الأرباح المتحققة للشركة.
5. إن هناك نسب أخرى كمؤشر النقدية التشغيلي والعائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي والعائد على حقوق الملكية يستطيع المدقق من استخدامها من أجل تحديد نوعية الأرباح التي تحققها الشركة

6. إن نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون ونسبة التغطية النقدية من المؤشرات المهمة في تحديد سيولة النقدية للشركة ومدى مقدرة الشركة على توليد السيولة لسداد التزاماتها المالية دون اللجوء إلى الاقتراض ومن ثم من خلال هذه النسب يستطيع المدقق مدى قابلية الشركة على الاستمرار على المدى القريب
7. من أجل معرفة سياسات التمويل ولتقييم قدرة الشركة على دفع أرباح الأسهم للمساهمين يستطيع المدقق أن يستخدم نسبة التوزيعات النقدية ونسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة

ثانياً. التوصيات:

1. يجب التشديد على ضرورة الاعتماد على قائمة التدفق النقدي في العمليات التدقيقية من قبل مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق واصدار قاعدة رقابية توضح كيفية استخدام قائمة التدفق النقدي في العملية التدقيقية موضحة فيها أهم الخطوات الضروري اتباعها عند التدقيق كما توضح المؤشرات الكمية الخاصة بالأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية.
2. من أجل نشر قوائم الشركات على موقع سوق العراق للأوراق المالية لابد من مجلس المحافظين (مجلس يدير سوق العراق للأوراق المالية) أن يؤكد على الشركات بشكل عام والمساهمة بشكل خاص على ضرورة تقديم قائمة التدفقات النقدية من ضمن القوائم الختامية بالشكل الذي أشار إليه النظام المحاسبي الموحد
3. عدم مصادقة الرقابة المالية على حسابات الشركة التي لم تقدم قائمة التدفق النقدي من ضمن القوائم الختامية
4. من ضمن الإجراءات التدقيقية التي يقوم بها المدقق أن يعتمد على المؤشرات المالية المستنبطة من قائمة التدفق النقد لتحديد نوعية الأرباح التي حققتها الشركة خاصة نسبة كفاءة التدفق النقدي التشغيلي.
5. على المدقق أن يعتمد على مؤشرات التغطية النقدية ونسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون من أجل معرفة مدى قدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية لسداد الفوائد المترتبة على ديون الشركة ومدى قابلية الشركة على الاستمرار بنشاطها
6. على المدقق أن يستخدم نسب التوزيعات النقدية لتحديد مدى قدرة الشركة على دفع حصص المساهمين من الأرباح المتحققة وبالتالي فهم سياسة التمويل المعتمدة في الشركة وماهي سبل تحقيقها.

المصادر:

اولاً. المصادر العربية:

1. الأستاذ، احمد عمر (التنبؤ بتعثر الشركات عن طريق مقاييس قائمة التدفق النقدي: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين) رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية في غزة https://iugspace.iugaza.edu.ps/bitstream/handle
2. الحايك، احمد فيصل، الخصائص المالية المؤثرة في قدرة الشركات المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار: دراسة تحليلية لتقرير مدقق الحسابات، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6 عدد 1،2012.
3. الذنيبات، علي عبد القادر، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق)، مطبعة الارز، الطبعة الثانية، عمان، الاردن، 2009.

4. ابو نصار، محمد وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الاردن، 2009.
5. أبو سليم، خليل (أهمية المعلومات المشتقة من قائمة التدفق النقدي في التنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية السعودية)"، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد 19، 2017.
6. حسن، عبد الفتاح امين وحسين جاسم فلاح (المحاسبة المتوسطة)، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، عراق، 2010.
7. سوق العراق للأوراق المالية، website:www.isx-iq.net
8. محمد، منير، شاكر اسماعيل وعبد الناصر نور، (التحليل المالي مدخل صناعة القرار)، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الاردن، 2008.
9. مطر، محمد، (الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني/الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2003.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Eman Hanini & Modar Abdullatif, Auditing the Statement of Cash Flows for Jordanian Public Listed Companies, International Journal of Business and Management; Vol. 8, No. 4; 2013.
2. International Standard on Auditing (ISA), No. 570, 2003
3. Ourad, yazen, Islam, Md, et al,The Effect of cash flows and accruals on the market values of equity; audit quality as a moderator, international journal of current research, vol.8, issue 03, 2016
4. Hasan, A. W. & Hussein, A. I. (2022), Enhancing the Going Concern in Light of the Managerial Ability and Earnings Quality: A Theoretical Study. Business, Management and Economics Engineering, 20(2), 1004-1015.
5. Hussein, A. I., ALSaqa, Z. H., & Mahmood, S. M. (2020). Enhance financial efficiency under IFRS standards to reduce financial fragility/An empirical study of the reality of crises in Iraq using Data envelopment analysis. Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, 16(Special Issue part 1).
6. Khodamipour, A., Amiri, E., The Effect of the Audit Fee Type on Investment Cash Flow Sensitivity. Journal of Accounting and Auditing Review, vol. 26,2019
7. petersen, C. V., & Plenborg, T., Financial statement analysis, Harlow, UK: Pearson Education Ltd, 2012.
8. Yamamura, Jeanne H., The Power of Cash Flow Ratios, Journal of Accountancy, October, 2010